# وقائع ضمّ مُعلن...

## نوايا الحكومة الإسرائيلية من إقامة «معاليه أدوميم» ومخططات ضمّها إلى مدينة القدس والمسّ بالفلسطينيين

**[مقاطع من تقرير صادر عن بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وبمكوم - مخطّطون من أجل حقوق التخطيط، كانون الأول ٢٠٠٩]***

«إن اعتبارات القائد العسكري كامنة في ضمان مصالحه الأمنية في المنطقة من جهة، وضمان مصالح السكان المدنيين، من جهة أخرى. جميع هذه المصالح متعلقة بالمنطقة. ولا يحق للقائد العسكري أن يأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بدولته، ما دامت هذه لا تحمل إسقاطات على مصلحته الأمنية في المنطقة أو على مصالح السكان المحليين. حتى احتياجات الجيش تتمثل في احتياجاته العسكرية وليس في احتياجات الأمن القومي بمفهومه الواسع. المنطقة الخاضعة لسيطرة عسكرية ليست حقلا مفتوحًا لاستغلال اقتصاديّ أو أي استغلال آخر».

(من قرار المحكمة العليا ٣٩٣/ ٨٢، جمعية إسكان المعلمين التعاونية المحدودة ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في عيهودا والسامرة»، ٢٨/ ١٢/ ٨٣)

### مدخل

نشرت صحيفة «هآرتس» في شباط ٢٠٠٩ تقريرًا حول معارضة الولايات المتحدة أعمال التطوير في منطقة E١ الكائنة في منطقة نفوذ «معاليه أدوميم»، المتاخمة للحدود البلدية لمدينة القدس. وردًّا على النشر، قال وزير الدفاع، إيهود باراك، إنّ «معاليه أدوميم هي جزء لا يتجزأ من القدس ودولة إسرائيل، في أية تسوية دائمة». وحتى لو افترضنا أنّ هذا الموقف يعكس الإجماع القائم لدى القيادة السياسية الإسرائيلية، فإنّ هذا لا يكفي لتغيير حقيقة أنّ «معاليه أدوميم»، كأيّة مستوطنة أخرى، هي بلدة غير قانونية وفق القوانين الدولية التي تمنع

إقامة المستوطنات في مناطق محتلة.

نشرت منظمة «بتسيلم» في العام ١٩٩٩ تقرير «منحدر الضمّ»، الذي تركز في انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن إقامة «معاليه أدوميم» وتوسيعها. وتركز التقرير في طرد العرب البدو من قبيلة الجهالين من المناطق المُعدّة لتوسيع المستوطنة، وفي الخريطة الهيكلية لمنطقة E١. الالتماس الذي قُدم إلى المحكمة العليا ضد قرار المصادقة على الخريطة الهيكلية رُفض بعد فترة قصيرة من نشر التقرير. ومنذ صدور تقرير «منحدر الضمّ» مضى عقد من الزمن وحدثت تغيرات جوهرية على أرض الواقع الحيّزيّ في المنطقة. فبعد اندلاع الانتفاضة الثانية وفي أعقاب الارتفاع الطارئ على حجم الاعتداءات على المواطنين الإسرائيليين، جرى تشديد كبير في فرض التقييدات على حرية حركة وتنقل الفلسطينيين في داخل الضفة الغربية. وقررت الحكومة، أيضًا، إقامة عائق [جدار] فاصل متواصل ومترابط لغرض الدفاع عن السكان في إسرائيل في وجه «المسلحين» الفلسطينيين، إلا أنّ مسار العائق يمرّ في غالبيته في داخل الضفة الغربية وليس على الخط الأخضر. ومن المفترض بالمسار المقرر في منطقة «معاليه أدوميم» أن يُبقيها هي والمستوطنات الصغيرة المحاذية لها (كفار أدوميم، علمون، كيدار، نوفي برات وألون) في الجانب «الإسرائيلي» من العائق، من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية وخلق حاجز بين قسمها الجنوبي وقسمها الشمالي.

ومع ذلك، ورغم معارضة الإدارة الأميركية، بدأت إسرائيل في تطبيق مخططات التطوير في المنطقة E١، حيث أقامت فيها مركز شرطة لواء «شاي» («يهودا والسامرة») الجديد، ونشرت هناك منظومة طرق واسعة غايتها خدمة مئات الوحدات السكنية المخطط بناؤها هناك.

للتقرير الحالي هدفان أساسيان:

الأول- توصيف التغييرات الحيّزية التي طرأت في المنطقة منذ نشر «منحدر الضمّ» وإسقاطاتها على حقوق الإنسان الفلسطيني؛

والثاني- فحص هذه التغييرات في ضوء تاريخ «معاليه أدوميم» والنوايا التي أدّت إلى إقامتها.

وسيجري هذا على أساس وثائق من أرشيف الدولة كُشفت لمعاينة الجمهور، مؤخرًا، ويجري الكشف عنها هنا لأول مرة. وتشير إلى أنّ حكومة إسحق رابين الأولى اتخذت، ومنذ العام ١٩٧٤، قرارًا مؤدّاه الفعلي هو ضمّ منطقة «معاليه أدوميم» إلى القدس، على الرغم من أنه لم يجر الإعلان عن ضمّ رسميّ.

## ١. مصادرة الأراضي

في آذار ١٩٧٥، قررت اللجنة الوزارية التي عيّنتها الحكومة مصادرة حوالي ٣٠٠٠٠ دونم من أراضي قرى العيزرية والطور والعيسوية وأبو ديس والخان الأحمر والنبي موسى «لاحتياجات معاليه أدوميم». وكان القائد العسكري الإسرائيلي، وقبل سنوات من عملية المصادرة، أعلن عن غالبية هذه الأراضي منطقة عسكرية مغلقة، يُمنع كل من لم يسكن فيها قبل يوم الإعلان، من الدخول إليها والمكوث فيها واستخدامها (بما في ذلك لأغراض الزراعة والرعي). في العام ١٩٧٧ صُودرت ١٩٤٠ دونمًا إضافية من أجل توسيع مستقبلي للمستوطنة. كما صُودرت حوالي ٢٠٠٠ دونم لصالح شق الطرق وإقامة المنشآت التي تهدف لخدمة «معاليه أدوميم» والبلدات الإسرائيلية الأخرى، وعلى رأسها مدينة القدس. وضُمت هذه الأراضي إلى حوالي ١٤٥٠ دونمًا صُودرت لغرض إقامة منطقة تدريبات عسكرية في منطقة «أدوميم» إبان الحكم الأردني. وفي المجمل، يشكل حجم الأراضي المصادرة (قرابة ٣٥٠٠٠ دونم) ما قيمته قرابة ٧٣٪ من منطقة نفوذ «معاليه أدوميم»، فيما تشكل غالبية الأراضي المتبقية أراضيَ أعلنتها إسرائيل على أنها أراضي دولة.

شكلت عملية المصادرة التي مكّنت من إقامة «معاليه أدوميم» عملية متميزة ومتفردة، لم تجرِ في أية مستوطنة أخرى. فحتى العام ١٩٧٩ أقيمت المستوطنات على أراضٍ فلسطينية جرى الاستيلاء عليها بأوامر سيطرة عسكرية، بادّعاء أنّ هذه البلدات قامت بدور أمني مهمّ. وفي ثلاث حالات صدّقت المحكمة العليا على السيطرة على الأراضي لغرض إقامة مستوطنات، إلا أنها قررت في العام ١٩٧٩ أنّ أمر السيطرة الصادر بحق «ألون موريه» ليس قانونيًا لأنّ الحديث يدور على مستوطنة مدنية لا تلبي غايات أمنية حقيقية.

في أعقاب هذا، جرى وقف استخدام أوامر السيطرة لغرض إقامة المستوطنات، وبدلا منها جرى الإعلان، تدريجيًا، عن أكثر من ٩٠٠٠٠٠ دونم في الضفة الغربية على أنها أراضي دولة، وهي أراضٍ لم تكن مُعرفة في السابق على أنها بملكية حكومية. بعد الإعلان عن هذه الأراضي على أنها أراضي دولة ضُمّت غالبيتها الساحقة إلى مناطق نفوذ المجالس المحلية والمجالس الإقليمية التابعة للمستوطنات.

نُفذت المصادرات الأساسية لصالح «معاليه أدوميم» في العام

معاليه ادوميم: عنوان لسرقة جائرة.

١٩٧٥ وفي العام ١٩٧٧ . وعليه، يجب تفحص مصادرات الأراضي في «معاليه أدوميم» في ضوء الإجراء الوحيد الذي أُعتمد عليه وقتئذ لضمان توفير الأراضي للمستوطنات : السيطرة لأغراض عسكرية . ويكمن الفارق الأساس بين المصادرة وبين السيطرة لأغراض عسكرية في بُعد الزمن . فالسيطرة على الأراضي هي مؤقتة : أمر السيطرة نفسه سارٍ لوقت محدد، إلا أنه قابل للتمديد . كما أنّ السيطرة لا تُغيّر من ملكية الأرض، التي تظل بملكية أصحابها الفلسطينيين، إلا أنها تجرّدهم لفترة مؤقتة من الحق في استخدام الأرض . كما أنّ الدولة تقترح دفع مبلغ مالي لقاء استخدام الأرض . ويجري في السيطرة على الأراضي إجبار أصحاب الأرض على «تأجيرها» للدولة .

خلافًا لهذا، فإنّ المصادرة دائمة : فهي تجرّد الفرد من ملكيته على الأرض وتحوّلها إلى الدولة بشكل دائم . كما تشكل المصادرة شراءً جبريًا من طرف الدولة، خلافًا لرغبة المالكين . وحتى في هذه الحالة تقترح الدولة على أصحاب الأراضي دفع ثمن مقابلها، ولكنهم غير ملزمين بقبوله . وبالفعل، ونتيجة لأسباب سياسية وأخرى، يرفض الفلسطينيون الذين صُودرت أراضيهم أو سيطرت عليها إسرائيل، في معظم الحالات، قبول أيّ تعويض ماليّ مقابلها .

وفي كل ما يخصّ البناء في المستوطنات، فإنّ أصحاب الأراضي الفلسطينيين لا يرون أيّ فارق بين السيطرة لأغراض عسكرية وبين المصادرة . ويرجع هذا إلى أنّ الجيش يجدّد بشكل ثابت أوامر السيطرة، المؤقتة ظاهريًا، ولكن من الناحية القضائية هناك فارق جوهري بين هذين الإجراءين .

لماذا، إذًن، اتبعت إسرائيل خطوة المصادرة الاستثنائية في «معاليه أدوميم» لإقامة المستوطنة، في الوقت الذي صدرت فيه بشكل جارٍ أوامر سيطرة عسكرية على الأراضي المُعدة لإقامة المستوطنات؟ الجواب كامن في أهداف التطوير في المنطقة وفي الرؤية الحيزيّة لـ «معاليه أدوميم» كجزء لا يتجزأ من مدينة القدس .

ومنذ البداية، خصصت الحكومة الإسرائيلية منطقة «معاليه

**لماذا، إذًن، اتبعت إسرائيل خطوة المصادرة الاستثنائية في «معاليه أدوميم» لإقامة المستوطنة، في الوقت الذي صدرت فيه بشكل جارٍ أوامر سيطرة عسكرية على الأراضي المُعدة لإقامة المستوطنات؟ الجواب كامن في أهداف التطوير في المنطقة وفي الرؤية الحيزيّة لـ «معاليه أدوميم» كجزء لا يتجزأ من مدينة القدس.**

**ومنذ البداية، خصصت الحكومة الإسرائيلية منطقة «معاليه أدوميم» لاحتياجات تطوير مدينة القدس. ولهذا السبب يبدو أنّ الحكومة تعاملت مع «معاليه أدوميم» على أنها حالة خاصة، تبرر المصادرة الدائمة للأراضي، ولم تكتفِ بأوامر السيطرة المؤقتة. وتطرق قرار الحكومة الصادر في ١٩٧٤ إلى إقامة منطقة صناعية للقدس في منطقة «أدوميم»، إلا أنها قررت أنه يمكن بناء مبانٍ سكنية هناك، أيضًا، «للأشخاص الذين يعملون في المنطقة» ولأبناء عائلاتهم. وعمليًا، استخدِم «معسكر العمال» هذا كغطاء لإقامة المستوطنة، على غرار ما حدث في تلك الفترة في مستوطنة «عوفرا».**

أدوميم» لاحتياجات تطوير مدينة القدس. ولهذا السبب يبدو أنّ الحكومة تعاملت مع «معاليه أدوميم» على أنها حالة خاصة، تبرر المصادرة الدائمة للأراضي، ولم تكتفِ بأوامر السيطرة المؤقتة. وتطرق قرار الحكومة الصادر في ١٩٧٤ إلى إقامة منطقة صناعية للقدس في منطقة «أدوميم»، إلا أنها قررت أنه يمكن بناء مبانٍ سكنية هناك، أيضًا، «للأشخاص الذين يعملون في المنطقة» ولأبناء عائلاتهم. وعمليًا، استخدِم «معسكر العمال» هذا كغطاء لإقامة المستوطنة، على غرار ما حدث في تلك الفترة في مستوطنة «عوفرا».

وتحت غطاء مصادرة الأرض لصالح منطقة صناعية للقدس، تقررت مصادرة مساحة كبيرة تزيد بسبعة أضعاف عمّا هو مطلوب للمنطقة الصناعية. كما جرت في خريطة المصادرة التي عُرضت على اللجنة الوزارية تسمية مواقع محتملة لإقامة بلدة مدنية، ومن ضمنها منطقة A، التي أشير إليها في الخارطة بالحرف «ج». ويعني قرار إقامة مستوطنة في هذا الموقع، وهو أكثر المواقع الممتدة غربًا من بين المواقع السكنية المحتملة التي أشير إليها في الخريطة، يعني على أرض الواقع، أنّ «معاليه أدوميم» ستكون ما يشبه ضاحية للقدس. في العام ١٩٧٧، وبعد اعتلاء «الليكود» سدة الحكم، قررت الحكومة الاعتراف بـ«معاليه أدوميم» وبـ«عوفرا» – «معسكرا العمل» سابقًا– على أنهما بلدتان مدنيتان.

## المصادرة في المنظور القضائي

شددت المحكمة العليا في قرارات الحكم الصادرة قبل قضية «ألون موريه»، والتي حوت تصديقًا على السيطرة على الأراضي لإقامة المستوطنات، على الفارق الجوهريّ في نظرها بين السيطرة لأغراض عسكرية وبين المصادرة. فقد سبق في العام ١٩٧٣ وذكرت المحكمة أنها ترى من وجهة نظرها أنّ مصادرة الأملاك الخاصة في منطقة محتلة لأغراض الاستيطان العسكري – فما بالك بالمدنية– ممنوعة وفق القوانين الدولية (معاهدة لاهاي)، فيما اعتبرت أن السيطرة المؤقتة مسموحة. فالقانون الدولي يأمر بأمر فوقيّ القوة المحتلة باحترام التشريع المحلي القائم، قدر المستطاع. وتُمكن قوانين الأراضي الأردنية السارية في الضفة الغربية من مصادرة الأراضي الخاصة مقابل النقود، شريطة أن يجري الأمر «لغاية جماهيرية» مثل شق الطرق وإقامة مبانٍ عامة. ولا يزال هذا القانون ساريًا للآن. إن بناء المستوطنة ليس «غاية جماهيرية» يمكن أن تبرر مصادرة أرض فلسطينية.

## «لم تكن الأرض تابعة لأحد»– هل هذا صحيح؟

يدّعي مُخططو «معاليه أدوميم» أنّ الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنة كانت أراضي دولة غير مستصلحة، ولذلك لا يمكن الإشارة إلى أيّ فلسطيني تضرر جراء البناء فيها. وادّعى المصمم المعماري طومي لايطرسدورف، الذي أنجز الخريطة الهيكلية الأولى للمدينة

معاليه ادوميم تتغوّل

إلى جانب عدة خرائط مفصلة، أنّ «الدولة ورثت هذا عن الأردن (. . .) كانت هذه أراضي دولة، أراضي دولة مئة بالمئة. لذلك كان هناك إجماع أيضًا بصدد «معاليه أدوميم»، لأنهم لم يأخذوا هذا (أي الأرض) من أحد». وعلى غرار هذا، وبما يتعلق بإجراءات المصادرة التي طُبقت في «معاليه أدوميم»، ذكرت الإدارة المدنية مؤخرًا أنه «في تلك السنوات (٧٥-٧٧) لم يكن هناك إجراء الإعلان عن أراضٍ على أنها أراضي دولة ولذلك جرى اتباع إجراء المصادرة منعًا للشكوك».

الإفتراض القائل بأنّه لا توجد أراضٍ بملكية خاصة في مناطق غير مستصلحة في الضفة الغربية غير دقيق. فقوانين الأراضي السارية على المنطقة تعترف بإمكانية الملكية الخاصة على أراضٍ غير مستصلحة، مثل أراضي الرعي.

في ضوء هذا، فلا عجب أنّ توصيات الطاقم الوزاري ذاته تفضي إلى أنّ الفلسطينيين كانوا يتمتعون بحقوق ملكية على الأراضي، في المنطقة التي صُودرت لصالح المنطقة الصناعية. ورغم الإعلان عن مناطق واسعة في نطاق «معاليه أدوميم» كمناطق عسكرية مغلقة، إلا أنّ استصلاح الأراضي في موقع A تواصل إلى حين بناء المستوطنات.

وقد روى سلامة خميس المزارعة جهالين، الذي يقطن اليوم في بلدة العيزرية، عن إخلاء عائلته من المبنى المأهول في خربة المرسس في العام ١٩٨٠، مع بدء البناء في «معاليه أدوميم»:

استقرّت عائلتي في سنوات الخمسين من القرن العشرين في خربة المرسس، سوية مع بدو كثر طُردوا من النقب بعد العام ١٩٤٨. وكان في المكان موقع أثري ادعى الدير اليوناني الأرثوذكسي ملكيته عليه. في العام ١٩٦٦ أقمنا إلى جوار الموقع الأثري مبنى حجريًا من غرفة واحدة استخدمناه كمسجد. وقام الرهبان الذين خشوا من فقدان الملكية على الموقع ببناء مبنى للحارس إلى جانبه. بعد حرب ١٩٦٧ انتقل أبي وعائلته إلى السكن في مبنى المسجد، وبموافقة الدير انتقلنا زوجتي وأنا للسكن في بيت الحارس. في العام ١٩٧٧ بدأ الإسرائيليون بالقيام في المكان بأعمال ميدانية لبناء المستوطنة. وقد هُدمت خيم العائلات البدوية التي سكنت إلى جوارنا وطُردوا من المكان. وطولبنا أبي وأنا أيضًا بإخلاء بيتينا، تارة بالإقناع وتارة بالتهديد. ومنعًا لهذا، توجهتُ إلى المحامي الياس خوري الذي التمس المحكمة الإسرائيلية. في العام ١٩٨٠ أعلمني خوري بأنه لم ينجح في منع الطرد ولكنه أبرم تسوية: لقاء إخلاء البيوت ستمنحنا إسرائيل، أبي وأنا، دونمين ونصف الدونم بمحاذاة المنطقة المبنية التابعة للعيزرية. وقد اضطررنا إلى قبول التسوية. بعد رحيلنا عن خربة المرسس بيوم واحد هدمت الجرافات بيتينا.

## منطقة نفوذ «معاليه أدوميم»

شملت حدود «معاليه أدوميم» كما تقررت لأول مرة في الأمر الصادر عن القائد العسكريّ في العام ١٩٧٩، قرابة ٣٥٠٠٠ دونم. في العام ١٩٨١ توسّعت حدودها لتصل إلى قرابة ٣٧٠٠٠ دونم. في العام ١٩٩١ توسعت منطقة نفوذ المستوطنة ثانية، حيث كانت غالبية الأراضي التي أضيفت إليها من غربي حدودها السابقة باتجاه مدينة القدس. في العام ١٩٩٤، وفي ذروة «عملية أوسلو»، اتسعت مساحة المدينة بقرابة ١٢٠٠ دونم إضافية من أجل خلق تواصل مع حدود القدس البلدية في المنطقة E1. واليوم تمتدّ منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» على قرابة ٤٨٠٠٠ دونم.

إن «معاليه أدوميم» هي المستوطنة الأكبر في مساحتها، ومنطقة نفوذها تعتبر كبيرة قياسًا ببلدات كائنة في داخل الخط الأخضر، أيضًا. فمنطقة نفوذ تل أبيب- يافا، مثلا، التي يقطنها ٣٩٣٢٠٠ نسمة (١١ ضعفًا وأكثر من سكان «معاليه أدوميم») تصل إلى ٥١٨٠٠ دونم. منطقة نفوذ بيت شيمش (٧٧٣٠٠ نسمة) تصل إلى ٣٤٣٢٠ دونما تقريبًا ومساحة مدينة الناصرة (٦٦٦٠٠ نسمة) تصل إلى ١٤١١٠ دونمات فقط. وتصل الكثافة السكانية للكيلومتر المربع إلى ٧١٠ أشخاص في «معاليه أدوميم»، مقابل ٢٢٥٢ في بيت شيمش و٤٧٢٠ في الناصرة ٧٥٩٠ في تل أبيب.

ورغم هذا، أوصت لجنة تغيير الحدود التي عينتها وزارة الداخلية، في آذار ٢٠٠٩، بتوسيع منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» بحوالي ١١٥٠٠ دونم إضافية.

## ٢. الخرائط الهيكلية

صُدّق لصالح «معاليه أدوميم» على خريطتين هيكليتين تكادان تشملان سوية كل منطقة نفوذ المدينة. كما أُعِدّت لها المئات من الخرائط المفصلة والعينية، غالبيتها موضعية. وصُدّقت جميع هذه الخرائط في لجان التخطيط في الإدارة المدنية، التي خُوّلت وفق القوانين العسكرية الإسرائيلية بإيداع خرائط في المنطقة والتصديق على منح سريان لها.

صُدّق على الخريطة الهيكلية ٤٢٠ في تشرين الثاني ١٩٨٤. وهي تشمل قرابة ٣٥٠٠٠ دونم، كما أنّ جميع الأراضي التي صُودرت لصالح المستوطنة، تقريبًا، مشمولة فيها. وهي تشمل المنطقة A حيث أقيمت هناك احياء سكنية في «معاليه أدوميم» والمنطقة الصناعية «ميشور أدوميم» ومناطق أخرى. ووفق المستندات المتعلقة بها، أعِدّت الخريطة «لتوجيه التطوير والبناء في منطقة سريان الخريطة في فترة زمنية تمتد على حوالي ٢٠ سنة. وتهدف الخريطة إلى ضمان تطوير منطقة مدينية ذات جودة حياة وبيئة عاليتين». لا تشمل هذه الخريطة الهيكلية أوامر تفصيلية، ولذلك ليس بوسعها استصدار أوامر بناء. وتظهر في الخريطة ٤٢٠ تعليمات تُعرّف طابع التطوير في «معاليه أدوميم» (بناء في ازدحام منخفض نسبيًا)، وتنص على بناء حتى ١٠٠٠٠ وحدة سكن في ضمن نطاقها. وإضافة إلى مناطق البناء البلدي، فإنّ الخريطة تخصص مناطق للطرق والصناعة والسياحة والاستجمام وللمركز البلدي ومركز المواصلات وغيرها.

من أجل تطبيق الخريطة ٤٢٠ جرى التصديق خلال السنوات الأخيرة على خرائط مفصلة للمناطق المشمولة في الخريطة، وقد أصدرت أوامر البناء بناءً على هذه الخرائط. وتُمكّن هذه الخرائط مجتمعة من إقامة أكثر من ١٠٠٠٠ وحدة سكن. غالبية هذه الوحدات بُنيت فعلاً، جميعها في منطقة A، التي أشير إليها كموقع محتمل لإقامة بلدة مدنية في خريطة المصادرة التي عُرضت أمام اللجنة الوزارية في العام ١٩٧٥.

الخريطة الهيكلية الثانية الخاصة بالمدينة هي خريطة رقم ٤/ ٤٢٠ في منطقة E١ المحاذية للحدود البلدية للقدس، كما رُسّمت بعد العام ١٩٦٧. وتشمل الخريطة قرابة ١٢١٠٠ دونم، غالبيتها أراضٍ أعلنت عنها إسرائيل أراضي دولة، وبعضها أراضٍ صُودرت وأقلها أراضي دولة سُجلت في «الطابو» كممتلكات حكومية خلال الحكم الأردني. تشمل الخريطة في الأساس مناطق تقع شمالي شارع رقم ١ (شارع القدس- أريحا)، مع أنها تشمل أيضًا أراضي جنوبي الشارع، بمحاذاة تقاطع شارع رقم ١ مع طريق ٤١٧، وغربي شارع ٤١٧. وتُرسم الخريطة ٤/ ٤٢٠ المناطق السكنية والسياحية والتجارية والخدمات اللوائية والمقبرة اللوائية والطرق وغيرها. وقد صُدّرت الخريطة في العام ١٩٩٩، وقدمتها بلدية «معاليه أدوميم».

كان إجراء السيطرة الأساسي على الأراضي في المنطقة E١ الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة، وليس المصادرة. لم تسر الخريطة ٤/ ٤٢٠ على هذه «الجزر» المحصورة في داخلها. إلا أنّ الواقع الحيزيّ الذي تخلقه الخريطة إلى جانب كون مساحة كل المستوطنات معرفة على أنها منطقة عسكرية مغلقة أمام الفلسطينيين، يلقيان ظلا كبيرا على إمكانية أن يستطيع أصحاب الأراضي الفلسطينيون مواصلة الوصول إلى هذه «الجزر» واستصلاحها، في حال بناء الأحياء

السكنية المخططة في منطقة E١.

ورسميًا، ومع أنّ إغلاق المنطقة أمام الفلسطينيين يسري على مناطق نفوذ المستوطنات، إلا أنّ التجربة تشير إلى انّ منع دخول الفلسطينيين يُطبق في غالبية الحالات على المناطق المبنية فقط وليس على مناطق النفوذ، الأكبر والأوسع بكثير، في الغالب.

فاليوم مثلا تسافر مئات السيارات الفلسطينية في مقطع من شارع ٤١٧ المؤدي إلى العيزرية وأبو ديس، رغم أنه يمر في داخل منطقة نفوذ «معاليه أدوميم»- إلا أنه خارج المنطقة المبنية. ولذلك لا يزال أصحاب المناطق المعزولة («الجزر») قادرين حتى الآن على الوصول إليها، ولكن من غير المحتمل أن يظل الوضع كذلك بعد تطبيق خطط البناء السكنية في هذه المنطقة وإحاطة «الجزر» بأحياء مأهولة.

لتطبيق خطط البناء في منطقة E١ أهمية بالغة التأثير. فبناء الأحياء السكنية شمالي شارع ١ والتطوير غربي شارع ٤١٧ الواصل إليها سيحولان هذه الطرق إلى شوارع محلية تمر في داخل المناطق المبنية المتواصلة التابعة لـ «معاليه أدوميم»، وذلك من خلال إلغاء الوظيفة الإقليمية التي تقوم بها لصالح الفلسطينيين ومن خلال إغلاقها الجزئي أو التام أمامهم. ناهيك طبعًا عن أنّ الخريطة ٤/ ٤٢٠ في قسمها الشمالي- الشرقي تشمل أيضًا مقطعًا من شارع ٤٣٧ الذي يشكل اليوم الطريق الموصلة الوحيدة المفتوحة أمام الفلسطينيين للانتقال من شمال الضفة الغربية (منطقة رام الله) إلى جزئها الجنوبي. ورغم الإعلان عن مجالات المستوطنات كمنطقة عسكرية مغلقة إلا أنّ بوسع الفلسطينيين اليوم السفر في هذه الطرقات، لأنها لا تمرّ في داخل المناطق السكنية المتتابعة في المستوطنة، الأمر الذي سيؤدي على الأرجح إلى إغلاقها أمام الفلسطينيين. في حال تحقق الواقع الذي تخلقه الخريطة فإنّ هذا سيؤدي إلى تشويش العلاقة الحيزية بين جنوبي الضفة الغربية وشمالها.

سيؤدي البناء في منطقة E١ إلى زيادة القطيعة الجبرية بين الضفة الغربية وبين القدس الشرقية، سيحيط بالمدينة الشرقية من الشرق وسيلتقي بالأحياء الإسرائيلية التي أقيمت شمالي البلدة القديمة، كما سيخلق حاجزًا ماديًا ووظيفيًا بين القدس الشرقية وبين السكان الفلسطينيين في سائر بلدات الضفة الغربية، الذين تشكل البلدة لهم اليوم مركزًا حضريًا ودينيًا مركزيًا.

بالإضافة إلى خطط البناء، هناك مخططات في المنطقة E١ للبناء في المناطق العامة المختلفة.

بمحاذاة مركز قيادة الشرطة هناك مجموعة من المباني الخشبية

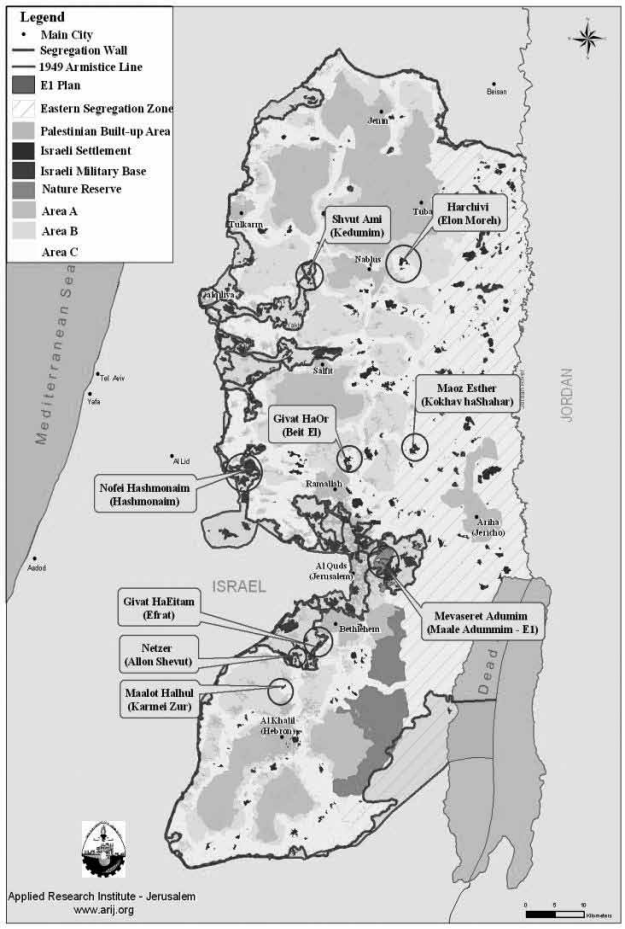


خارطة لواقع خنق القدس

والزينكو تابعة لبدو من قبيلة السواحرة. ووفق الخريطة ٤/ ٢٤٠ فإنّ هذه المنطقة مُعدّة أيضًا للبناء السكني المخصص للمستوطنين. حلوة أحمد علي زرعي، التي تقطن المنطقة، روت لبتسيلم عن مخاوفها المستقبلية:

تعيش عائلتي هنا منذ العام ١٩٠٠. أبي ترعرع هنا في مطلع القرن الماضي وأنا ولدت هنا في خيمة في العام ١٩٣٧. كما أنّ أخوتي الخمسة – موسى، حسن، حميدان، محمد وأحمد- لا يزالون يسكنون هنا في المكان الذي وُلدوا فيه. نحن اليوم قرابة ١٥٠ شخصًا. في الماضي كسبنا رزقنا من تربية الضأن في الأساس. ولكن منذ إقامة «معاليه أدوميم» جرى تقليص مساحات الرعي لدينا. ولذلك نضطر إلى شراء العلف، ونتيجة لسعره المرتفع فإننا قلصنا تربية المواشي بشكل كبير. وهكذا تحول أغلب أبناء عائلتي إلى عمال نظافة في «معاليه أدوميم» وتركوا الزراعة.

نحن اليوم نخشى في الأساس من نوايا المستوطنين إقامة

**سيؤدي البناء في منطقة E١ إلى زيادة القطيعة الجبرية بين الضفة الغربية وبين القدس الشرقية، سيحيط بالمدينة الشرقية من الشرق وسيلتقي بالأحياء الإسرائيلية التي أقيمت شمالي البلدة القديمة، كما سيخلق حاجزًا ماديًا ووظيفيًا بين القدس الشرقية وبين السكان الفلسطينيين في سائر بلدات الضفة الغربية، الذين تشكل البلدة لهم اليوم مركزًا حضريًا ودينيًا مركزيًا.**

**بالإضافة إلى خطط البناء، هناك مخططات في المنطقة E١ للبناء في المناطق العامة المختلفة.**

**بمحاذاة مركز قيادة الشرطة هناك مجموعة من المباني الخشبية والزينكو تابعة لبدو من قبيلة السواحرة. ووفق الخريطة ٤/ ٢٤٠ فإنّ هذه المنطقة مُعدّة أيضًا للبناء السكني المخصص للمستوطنين.**

حي جديد في مناطق سكنانا. لا مكان آخر نذهب إليه. أنا قلقة خصوصًا على مستقبل الأبناء والأحفاد: فإذا بنوا هنا حيًا جديدًا في «معاليه أدوميم» فإنّ عائلتي ستُطرد من المكان الذي تعيش فيه منذ أكثر من ١٠٠ سنة.

## مزبلة أبو ديس: ساحة القدس الخلفية

تشمل الخريطة ٤/ ٤٢٠، أيضًا، موقع مكب النفايات في أبو ديس، الذي أقيم قبل سنوات طويلة من تصديق الخريطة الهيكلية. بدأت المزبلة بالعمل في مطلع سنوات الثمانين من القرن العشرين، بعد وقت قصير من مصادرة مساحتها من أصحاب الأراضي الفلسطينيين. ولم يُصدّق على خريطة تفصيلية للموقع إلا في العام ١٩٩١، ورقمها ٥٨/١٦٠٣ والتي تمتد على مساحة ٤٣٦ دونمًا، وقامت بتحضيرها دائرة تخطيط المدينة في بلدية القدس.

وعلى غرار المنطقة الصناعية «ميشور أدوميم»، فإنّ موقع المزبلة في أبو ديس أُعِدّ هو أيضًا كي يخدم مدينة القدس أولا وأخيرًا، وكي يشكل لها حلا حصريا للتخلص من النفايات المنزلية الناتجة في مجالها. وقد رأى أهم المخططين في إسرائيل، الذين أجروا لصالح وزارة البناء والإسكان الاستطلاعات المهنية والتخطيط الأولي لـ «معاليه أدوميم»، أنّ إقامة المزبلة في أبو ديس تحمل ميزة إضافية عدا عن أنها توفر حلا للتخلص من النفايات المنزلية في القدس. فهم يرون أنّ مكب النفايات سيحدّ جدًا من توسع البناء الفلسطيني في المنطقة.

بحسب معطيات وزارة جودة البيئة للسنتين ١٩٩٩-١٩٩٨، فإنّ قرابة ٩٥٪ من مجمل النفايات (قرابة ١١٥٠ طنًا في اليوم) التي دُفنت في تلك السنوات في أبو ديس مصدرها من القدس، وما تبقى من «معاليه أدوميم» ومن بلدات أخرى. ويتضح من معطيات حينية أخرى قدمتها الدولة إلى المحكمة، أنّ النفايات الآتية من القدس تشكل في السنوات الأخيرة قرابة ٩٠٪ من النفايات المدفونة في المزبلة، فيما تصل نسبة النفايات القادمة من المستوطنات إلى ٤٪ وما تبقى من البلدات الفلسطينية. وبحسب هذه المعطيات، فقد جرى دفن قرابة ٤٥٠٠٠٠ طن من النفايات في موقع أبو ديس خلال ١٢ شهرًا امتدت من تموز ٢٠٠٧ وحتى حزيران ٢٠٠٨، منها قرابة ٤٠٠٠٠٠ طن مصدرها القدس.

أودعت الإدارة المدنية في العام ٢٠٠٣ خطة لتوسيع مزبلة أبو ديس. وفي مقابل إجراءات توسيع موقع مزبلة أبو ديس، حضرت بلدية القدس مخططًا أكبر للنفايات، حيث تقرر فيه بأنه «يجب العمل للتسريع في إقامة مكب نفايات جديد في منطقة ميشور أدوميم»، ليكون ذا سعة أكبر من مزبلة أبو ديس. في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٥ صدّقت الإدارة المدنية على خريطة تفصيلية رقمها ٧/ ٤٢٠/ ٥٨ لـ «مزبلة ميشور أدوميم». وتمتد الخارطة على مساحة ٨٧٣ دونمًا (ضعفا مساحة الخريطة المصدّقة لموقع أبو ديس) من أراضي القرى عناتا والخان الأحمر والنبي موسى.

طرق تصادر باسم خدمة الجمهور . . ويحرم منها !

حتى موعد نشر هذا التقرير لم يُقم موقع «ميشور أدوميم» ولا تزال النفايات المنزلية من القدس تُدفن في موقع أبو ديس .

## المخطط الأكبر

مقابل التخطيط القانوني في المدينة عن طريق الخرائط الهيكلية والخرائط التفصيلية، جرى مؤخرًا إعداد مخطط أكبر لـ «معاليه أدوميم» . وتطابق حدود المخطط الأكبر، تقريبًا، تلك التابعة لمنطقة النفوذ الموسعة للمدينة، التي حظيت بتوصية لجنة تغيير الحدود في وزارة الداخلية .

المخططات الكبرى غير قائمة في قانون التنظيم الأردني الذي يسري في الضفة الغربية وهذا القانون لا يعترف بها . وخلافًا للخرائط الهيكلية والخرائط التفصيلية التي تشكل وثائق قانونية ملزمة، فإنّ المخططات الكبرى ليست إلا وثيقة مُوجّهة، ما يشبه الإطار العام للتخطيط . وفي الوقت الذي تُودع فيه الخرائط القانونية ويحق للجمهور أن يعارضها، فإنّ المخططات الكبرى لا تُنشر ولا يمكن تقديم الاعتراضات عليها .

وهكذا، تسمح المخططات الكبرى لمؤسسات التخطيط بالإمساك بالعصا من طرفيها : فمن جهة تقوم هذه المؤسسات بالبت فعليًا، على المستوى الهيكلي- العام، في استخدامات الأراضي المسموحة والممنوعة في المناطق التي تسري عليها، حيث تقوم بهذه الطريقة ببلورة الحيز . ومن الجهة الأخرى، لا يجري إيداع هذه المخططات لمعاينة الجمهور، وبالتالي يُمنع الجمهور من التعبير عن رأيه بصددها في إطار إجراء تقديم الاعتراضات الوارد في القانون . وهكذا تتحول المخططات الكبرى، في أحيان متقاربة، إلى وسيلة للالتفاف على المطلب القانوني المتعلق بإيداع الخرائط لتقديم الاعتراضات وبالتالي منع إشراك الجمهور عامة - والفلسطيني خاصة- في القرارات التخطيطية ذات الصلة به وبمستقبله . كما أُعدّت المخططات الكبرى، أيضًا، لصالح مستوطنات أخرى، منها موديعين عيليت وكريات أربع، إلى جانب بلدات مختلفة في داخل إسرائيل .

جرى إعداد المخطط الأكبر في العام ٢٠٠٥ بمبادرة من بلدية «معاليه أدوميم» ووزارة البناء والإسكان . وهو يمتد على مساحة قرابة ٦٥٤٦١ دونمًا، وهي المساحة التي تزيد بثلث (١٧٥٠٠ دونم) عن منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» الحالية . ورغم أنّ الحديث لا يدور عن خريطة هيكلية قانونية، إلا أنّ مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية ناقش هذا المخطط الأكبر في العام ٢٠٠٦، وهو مؤسسة التخطيط الأرفع في المنطقة . ويتضح من محضر المداولة أنّ الهدف الرئيس من المخطط الأكبر هو تمكين زيادة السكان في المدينة بشكل واضح- من مجموع سكان أقصى يصل إلى ٧٠٠٠٠ نسمة كما هي

**وهكذا، تسمح المخططات الكبرى لمؤسسات التخطيط بالإمساك بالعصا من طرفيها: فمن جهة تقوم هذه المؤسسات بالبت فعليًا، على المستوى الهيكلي- العام، في استخدامات الأراضي المسموحة والممنوعة في المناطق التي تسري عليها، حيث تقوم بهذه الطريقة ببلورة الحيز. ومن الجهة الأخرى، لا يجري إيداع هذه المخططات لمعاينة الجمهور، وبالتالي يُمنع الجمهور من التعبير عن رأيه بصددها في إطار إجراء تقديم الاعتراضات الوارد في القانون. وهكذا تتحول المخططات الكبرى، في أحيان متقاربة، إلى وسيلة للالتفاف على المطلب القانوني المتعلق بإيداع الخرائط لتقديم الاعتراضات وبالتالي منع إشراك الجمهور عامة - والفلسطيني خاصة- في القرارات التخطيطية ذات الصلة به وبمستقبله. كما أُعدّت المخططات الكبرى، أيضًا، لصالح مستوطنات أخرى، منها موديعين عيليت وكريات أربع، إلى جانب بلدات مختلفة في داخل إسرائيل.**

الحال في الخريطة الهيكلية القائمة (بما في ذلك منطقة E١، حيث من المفترض أن تُبنى هناك أحياء سكنية لحوالي ١٦٠٠٠ نسمة)، إلى ١٣٠٠٠٠ نسمة في المخطط الأكبر.

وتتمحور أهداف أخرى من هذا المخطط في: خلق منظومة شوارع تُحسّن من ربط «معاليه أدوميم» بشبكة الطرق القطرية الإسرائيلية؛ شمل مستوطنة كيدار في منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» وبناء قرابة ٦٠٠٠ وحدة سكنية في مناطق كيدار التي ستضم إلى المدينة؛ إقامة بنى تحتية حضرية (متروبولونية) وقطرية مختلفة، منها مطار صغير يستبدل مطار «عطاروت» في القدس الشرقية، وسكة قطار تل أبيب- «معاليه أدوميم»، ومدينة المعارض، ومكبّ جديد لدفن النفايات يقدم خدماته بالأساس للقدس؛ وغيرها من الأهداف. وأحد المميزات الأبرز للمخطط هو تجاهله لوجود أراض فلسطينية خاصة في ضمن نطاقه.

## ٣. عائق الفصل (جدار الفصل)

قررت الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ ترسيم مسار معدّل لجدار الفصل العنصري في الضفة الغربية. وقد أرفِق هذا القرار بخريطة تخص مسار الجدار. ويخترق المسار منطقة «معاليه أدوميم» حتى يصل إلى بعد أقصى طوله ١٤ كيلومترًا شرقي الخط الأخضر، ويبعد عن الحدود البلدية للقدس ١١ كيلومترًا، كما تقرر بعد العام ١٩٦٧. ويُبقى المسار غالبية منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» في الجانب «الإسرائيلي» للجدار، ما عدا مناطق صحراوية غالبيتها في الشرق والجنوب؛ كما يبقي كل مساحة الخريطة الهيكلية ٤/ ٢٤٠ تقريبًا في منطقة E١؛ ويبقي المستوطنات الصغيرة: كفار أدوميم، علمون، نوفي برات، ألون وكيدار، التي يقطنها مجتمعة أقلّ من ٥٠٠٠ نسمة؛ كما يبقي المنطقة الصناعية «ميشور أدوميم».

سيخلق المسار الذي تقرر منطقة معزولة (جزيرة) مساحتها قرابة ٦٤٠٠٠ دونم، التي ستشمل إلى جانب المستوطنات القرية الفلسطينية «الزعيم»، التي يسكنها قرابة ٣٥٠٠ نسمة، وحوالي ٣٠٠٠ بدوي من قبائل الكعابنة والسواحرة والجهالين. وتخطط الدولة لنقل أبناء قبيلة الجهالين إلى موقع دائم يقع على أراضي أبو ديس، في الجانب «الفلسطيني» للجدار. وحتى لو طُبقت هذه الخريطة، فإنّ بناء الجدار الفاصل وفق المسار المقترح سيؤدي إلى أن يعيش آلاف الفلسطينيين في «منطقة التماس»، كما يسمي الجهاز الأمني الإسرائيلي المناطق المحصورة بين الجدار وبين الخط الأخضر. وأعلنت الدولة أمام المحكمة العليا أنّ السكان الفلسطينيين في «جزر معاليه أدوميم» أيضًا، على غرار أماكن أخرى في «منطقة التماس»، سيخضعون لنظام التصاريح: سيكونون ملزمين بالحصول على التصاريح بغية مواصلة السكن في بيوتهم. ولن يكون بمقدور الأقارب الذين يسكنون خارج «منطقة التماس» زيارتهم إلا بعد الحصول على تصريح لمرة واحدة من الإدارة المدنية. ستتحول حياة هؤلاء الفلسطينيين الآلاف، إذًن، إلى كابوس بيروقراطي.

ابوديس «يذبحها» الجدار

في أعقاب الالتماس الذي قدمه مجلسا قريتي السواحرة الشرقية وأبو ديس إلى المحكمة العليا، أعلنت الدولة عن «تغيير أساس» في مسار الجدار في المقطع الجنوبي المحاذي لكيدار، وهو المقطع الوحيد في منطقة «معاليه أدوميم» الذي أُستصدرت لصالحه أوامر سيطرة، حتى الآن. إلا أنّ هذا «التغيير الأساس» انعكس في تقليص «منطقة التماس» في منطقة «معاليه أدوميم» بـ ٢٤٠٠ دونم لا غير: من ٦٤٠٠٠ دونم تقريبًا إلى ٦١٦٠٠ دونم. وبحسب التفاصيل التي أدلى بها الجهاز الأمني للصحافة، فإنّ «معاليه أدوميم» والمستوطنات الصغيرة المحيطة بها ستظلّ، حتى بعد هذا التغيير، في الجانب «الإسرائيلي» للجدار، على غرار قرية الزعيم ومساحات سكن البدو. وبما يتعلق بنسيج حياة سكان هذه «الجزر» الفلسطينية، فإنّ هذا التغيير لن يحمل أيّ تأثير يُذكر، كما أنّ عدد الفلسطينيين الذين سيعيشون في «منطقة التماس» سيظلّ كما خُطط له وفق المسار السابق للجدار. كما أنّ التغيير في مسار الجدار لن يُحسّن من وضع عشرات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في العيزرية وأبو ديس وعناتا والسواحرة الشرقية.

وقبل استنفاد جميع المسارات القضائية أمام المحكمة العليا، اتخذت الدولة عدة تدابير من أجل تمكين بناء الجدار وفق المسار الذي أُقِر. في أيلول ٢٠٠٧ صادرت إسرائيل ١٤٠٨ دونمات من أراضي أبو ديس والسواحرة الشرقية والنبي موسى والخان الأحمر لغرض شق شارع سمّته «شارع نسيج الحياة»، الذي من المفترض به أن يُمكّن من تسيير حركة الفلسطينيين بين شمال الضفة الغربية وبين جنوبها، كبديل للطرق القائمة (شوارع ١، ٤١٧ و٤٣٧) التي سيسدّها الجدار. يتصل «شارع نسيج الحياة» في مساره مع شارع رقم ١ (القدس- أريحا) شرقي المنطقة الصناعية «ميشور أدوميم»، وغربًا لدى المنطقة المبنية في أبو ديس. ومن هناك سيستمر الشارع شمالا، عبر أراضي العيزرية والطور، في مسار مشمول في أمر سيطرة آخر، يحوي قرابة ٣٨٦ دونمًا. وكما نعرف، فإنّ المفترض بالشارع أن يصل شمالا حتى منطقة حزما وأن يمكّن الانتقال من هناك صوب رام الله.

وفي المجمل، فإنّ «شوارع نسيج الحياة» تخلق وضعًا تتجمع فيه

**رغم تجميد الإعمال الساعية إلى إقامة الجدار حول «معاليه أدوميم»، إلا أنه يبدو أنّ الدولة لم تتراجع عن نيتها بناءه، وحتى أنها تواصل اتخاذ تدابير مختلفة لتمكين ذلك مستقبلاً، عندما تتوفر الميزانيات المطلوبة لذلك. وقد بدأت الدولة بطرد أهل الجهالين من أجل السماح بتطوير «معاليه أدوميم» قبل سنوات عديدة. وقد سبق أن هُدمت خيم ومبنيان دائمان على الأقل تابعة لعرب الجهالين، وذلك خلال أعمال التطوير الأولى لبناء المدينة في سنوات الثمانين من القرن العشرين.**

**أصدرت الإدارة المدنية في العام ١٩٩٤ أمرًا بإخلاء عشرات العائلات الإضافية من القبيلة من منطقة أعدّت لبناء حي سكني جديد (حي «تيسمح هسديه») في «معاليه أدوميم». ثم قُدّم التماس إلى المحكمة العليا ضد أمر الإخلاء، إلا أنّ المحكمة ردّت الالتماس بادّعاء أنّ الملتمسين لا يتمتعون بالحقوق على الأرض التي يجري إخلاؤهم منها. وتقع هذه المنطقة جنوب غربي المدينة، وقد نُفذت فيها الخريطة المُعدة بأكملها بعد طرد العرب البدو منها.**

كل التنقلات الفلسطينية في محور واحد ووحيد، يمكن تسييره وسدّه بسهولة. نتيجة أخرى لشقّ هذه الشوارع تكمن في الفصل بين الطرق المُعدّة للفلسطينيين وبين المحاور الرئيسة التي من المفترض أن تخدم الإسرائيليين فقط- رغم أنّ جميع هذه الشوارع شُقّتْ في داخل الضفة الغربية وهي قائمة في غالبيتها على أراضٍ صُودرت من فلسطينيين «لأغراض جماهيرية».

رغم تجميد الإعمال الساعية إلى إقامة الجدار حول «معاليه أدوميم»، إلا أنه يبدو أنّ الدولة لم تتراجع عن نيتها بناءه، وحتى أنها تواصل اتخاذ تدابير مختلفة لتمكين ذلك مستقبلاً، عندما تتوفر الميزانيات المطلوبة لذلك. وقد بدأت الدولة بطرد أهل الجهالين من أجل السماح بتطوير «معاليه أدوميم» قبل سنوات عديدة. وقد سبق أن هُدمت خيم ومبنيان دائمان على الأقل تابعة لعرب الجهالين، وذلك خلال أعمال التطوير الأولى لبناء المدينة في سنوات الثمانين من القرن العشرين.

أصدرت الإدارة المدنية في العام ١٩٩٤ أمرًا بإخلاء عشرات العائلات الإضافية من القبيلة من منطقة أعِدت لبناء حي سكني جديد (حي «تسيمح هسديه») في «معاليه أدوميم». ثم قُدّم التماس إلى المحكمة العليا ضد أمر الإخلاء، إلا أنّ المحكمة ردّت الالتماس بادّعاء أنّ الملتمسين لا يتمتعون بالحقوق على الأرض التي يجري إخلاؤهم منها. وتقع هذه المنطقة جنوب غربي المدينة، وقد نُفذت فيها الخريطة المُعدة بأكملها بعد طرد العرب البدو منها.

## ٤. المسّ بالفلسطينيين

أدّت إقامة «معاليه أدوميم» إلى انتهاك حقوق الفلسطينيين على ثلاثة مستويات: المس بهؤلاء الأفراد الذين صودرت أراضيهم أو طُردوا من أماكن سكناهم؛ المس بالبلدات الفلسطينية الكاملة والتي حصل مسّ بإمكانيات تطويرها نتيجة لبناء المستوطنة؛ المس بالحقوق الجمعية لأبناء الشعب الفلسطيني في دولة دائمة ذات تواصل جغرافي معقول.

## المسّ بالممتلكات الخاصة

وقع الانتهاك الأوليّ بشأن حق التملك لدى أولئك الفلسطينيين الذين صُودرت أراضيهم لغرض إقامة «معاليه أدوميم». وكما أسلفنا، فإنّ إقامة المستوطنة استدعت مصادرة قرابة ٣٢٠٠٠ دونم من أراضي القرى في المنطقة، وقرابة ٢٠٠٠ دونم إضافية صُودرت لصالح البنى التحتية التي توفر الخدمات لـ«معاليه أدوميم»، من ضمن سائر المناطق. إضف إلى ذلك قرابة ١٤٥٠ دونمًا صُودرت إبان الحكم الأردني والتي شُملت في المنطقة الصناعية «ميشور أدوميم». والآن، تدّعي الإدارة المدنية أنّ الـ ٣٢٠٠٠ دونم التي صُودرت لصالح «معاليه أدوميم» لم تكن في واقع الحال أراضيَ فلسطينية خاصة، بل كانت أراضي صخرية غير مستصلحة، وهي بحسب القانون المحلي تُعد أراضي حكومية. وعمومًا، فإنّ أفضل الطرق لاستيضاح الحقوق على الأراضي هي تسوية الأراضي الذي تُعرّف بحسبه حدود القطع

**في كلتا الحالتين، فإنّ المستندات التي نكشف عنها هنا تناقض ادعاء الإدارة المدنية؛ فهي تشير إلى أنّ من ضمن الأراضي التي صودرت لصالح «معاليه أدوميم» كانت هناك «قطع أرض» عديدة بملكية فلسطينية خاصة، وذلك سار حتى لو اعتمدنا في التقييم التفسير الصارم للإدارة المدنية، الذي يقضي بأنّ الأرض التي استصلحت لفترة زمنية ما، في الماضي والحاضر، فقط، هي أرض خاصة. وتنسحب صحة هذه الأقوال، خصوصًا، في المنطقة A الغربية، حيث بُني هناك حيّ سكني تابع للمستوطنة. كما أنّ هذه المنطقة تتميز بمناخ شرق أوسطي يمكّن من «زراعة البعل». وفعلا، فإنّ الطاقم المهني الذي أجرى الإستبيانات التخطيطية التي سبقت البناء في «معاليه أدوميم» لصالح وزارة الإسكان، تحدث صراحة عن الحاجة إلى إخلاء أراضٍ مستصلحة زراعيًا على يد فلسطينيين، والكائنة في المنطقة A، كي يصبح بالإمكان إقامة المدينة.**

وتُسجّل في «الطابو» على اسم جهات خاصة وسلطات محلية أو على اسم الدولة- وكل هذا وفق قوانين الأراضي المحلية. غالبية أراضي «معاليه أدوميم» لم تمرّ بتسوية أراضٍ، ولذلك لا يمكن أن نحدد بدقة مساحة الأراضي التي كانت هناك بملكية فلسطينية خاصة قبل المصادرة.

في كلتا الحالتين، فإنّ المستندات التي نكشف عنها هنا تناقض ادعاء الإدارة المدنية؛ فهي تشير إلى أنّ من ضمن الأراضي التي صودرت لصالح «معاليه أدوميم» كانت هناك «قطع أرض» عديدة بملكية فلسطينية خاصة، وذلك سارٍ حتى لو اعتمدنا في التقييم التفسير الصارم للإدارة المدنية، الذي يقضي بأنّ الأرض التي استصلحت لفترة زمنية ما، في الماضي والحاضر، فقط، هي أرض خاصة. وتنسحب صحة هذه الأقوال، خصوصًا، في المنطقة A الغربية، حيث بُني هناك حيّ سكني تابع للمستوطنة. كما أنّ هذه المنطقة تتميز بمناخ شرق أوسطي يُمكّن من «زراعة البعل». وفعلا، فإنّ الطاقم المهني الذي أجرى الإستبيانات التخطيطية التي سبقت البناء في «معاليه أدوميم» لصالح وزارة الإسكان، تحدث صراحة عن الحاجة إلى إخلاء أراضٍ مستصلحة زراعيًا على يد فلسطينيين، والكائنة في المنطقة A، كي يصبح بالإمكان إقامة المدينة. ورغم أنّ الأرض ذاتها صُودرت قبل ذلك بسنوات، إلا أنّ استصلاحها والزراعة فيها استمرّا حتى لحظة قدوم الجرافات إلى المنطقة.

## طرد أبناء عرب الجهالين

على مرّ السنين، ومع تقدّم بناء المستوطنة، طُرد المزيد والمزيد من أبناء عرب الجهالين من المناطق التي أعدّت لتطوير أحياء سكنية في «معاليه أدوميم». ففي العام ١٩٩٨ طُرد مئات العرب البدو الذين كانوا يقطنون المنطقة المُعدّة لإقامة حي «تسيمح هسديه»، بعد أنّ رفضت المحكمة العليا الالتماس المقدم ضد أمر الإخلاء.

وصف محمد خليل مقبل الجهالين أمام باحث ميداني من بتسيلم طرد عائلته من المنطقة التي بُني عليها فيما بعد حيّ «نوفي هسيلع» في «معاليه أدوميم»:

بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٩٧ كنتُ في الخيمة مع زوجتي وأبنائنا السبعة. ومن دون أي إنذار وصلت إلى المكان قوات كبيرة من الشرطة والجيش، بصحبة جرافات وشاحنات كبيرة. اقتحم الجنود خيمتنا وطلبوا منا الخروج منها. جلسنا على بعد أمتار قليلة من الخيمة. ثم قاموا بفتح الزريبة المجاورة للخيمة وطردوا منها الضأن، ثم هدمتها الجرافات. وأخلى العمال الذين حضروا برفقة الجيش أغراضنا من الخيمة ورموا بها إلى الشاحنات. بعد ذلك هدمت الجرافات الخيمة أيضًا. وقال لنا ضابط من الإدارة المدنية إنّ أغراضنا نُقلت إلى قرية الجهالين وإنّ علينا نحن أيضًا أن ننتقل إلى هناك.

رفضنا أن نترك المكان، ومثلنا باقي العائلات البدوية التي هُدمت خيمها بشكل مشابه. ظللنا تحت السماء العارية لمدة

المستوطنات تدمر حياة البدو وثقافتهم

١١ يومًا، ولم يسمح لنا الجنود بإقامة خيمة أو مأوى أيًا كان في وجه الشمس الحارقة نهارًا والبرد القارس ليلاً.

في نهاية المطاف، ورغم أنّ المحامي شلومو ليكر قدّم التماسًا إلى المحكمة العليا باسمنا، اضطررنا إلى الموافقة على الانتقال إلى قرية الجهالين على أراضي أبو ديس. هناك، حصلت على دونم واحد من الأرض وبنيت عليه خيمة وزريبة ضأن. ولأن المكان هناك يكاد يفتقر لمساحات رعي اضطررت، لأول مرة في حياتي، لشراء العلف. ومع الوقت أدّى سعر العلف المرتفع إلى اضطراري للتوقف عن تربية المواشي. وبالنسبة لي لا يتوقف الأمر عند كونه مصدر رزقي الأساسي، بل يتعدى ذلك إلى المسّ بنهج حياتي التقليدي وبثقافتي.

شُمل جزء كبير من أراضي أبو ديس والعيزرية والطور وعناتا والعيسوية في منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» وتسري عليها الخريطتان الهيكليتان ٤٢٠ و٤/ ٤٢٠ لتطوير المستوطنة. ويأتي هذا على حساب احتياطي الأراضي الخاص بهذه البلدات الفلسطينية.

تجسّد قصة بلدة العيزرية هذا الأمر. فأراضي العيزرية، كما عُرفت أثناء الانتداب لأغراض إدارية، تمتد على قرابة ١١٣٥٠ دونمًا. وعند توسيع منطقة نفوذ القدس في العام ١٩٦٧ ضمّت إسرائيل إلى المدينة قرابة ٤٣٠ دونمًا من أراضي العيزرية. وجرت مصادرة قسم كبير من أراضي البلدة في العام ١٩٧٥، لغرض إقامة «معاليه أدوميم». كما أعلن عن مئات الدونمات الأخرى من أراضي العيزرية الموجودة في منطقة E١، كممتلكات حكومية، وذلك في العام ١٩٨٢. وتصل مساحة أراضي العيزرية المشمولة اليوم في منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» إلى قرابة ٦٤٦٥ دونمًا. وإذا استثنينا المساحة التي ضُمت إلى القدس، فإنّ البلدة ظلت مع ما يقرب ٤٤٥٥ دونمًا، أي حوالي ٣٩٪ من مجموع أراضيها في فترة الانتداب. وفي الاتفاق المرحلي الذي وُقع في العام ١٩٩٥ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، جرى اتباع تقسيم إداري للضفة الغربية إلى مناطق A، B وC. وقد نُقلت في مناطق A وB صلاحيات التخطيط إلى السلطة الفلسطينية، بينما ظلّ الوضع كما كان عليه في مناطق C، ومن حق الإدارة المدنية وحدها أن تبت في الخرائط الهيكلية وأن تصدر للفلسطينيين تصاريح للبناء. ومن بين ٤٤٥٥ دونمًا من أراضي العيزرية التي تقع خارج منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» والقدس، هناك حوالي ١٤٨٠ دونمًا مُعرّفة على أنها منطقة C، حيث أنّ احتمالات استصدار تصاريح

للبناء فيها متدنية جدًا.

في أعقاب إقامة «معاليه أدوميم» وخطط توسيعها، تقلص وبشكل كبير احتياطي الأراضي المخصص لسكان العيزرية، ونتيجة لهذا تطور فيها نهج البناء المزدحم: جميع قطع الأرض تقريبًا الصالحة للبناء استغلت للبناء المتعدد الطبقات، وظلت في البلدة مساحات مفتوحة مقلصة. رغم هذا، رفضت الإدارة المدنية مؤخرًا طلب بلدية العيزرية توسيع خريطتها الهيكلية وضمّ مناطق إليها موجودة في منطقة E١. وقد شُطب التماس قدمته البلدية إلى المحكمة العليا ضد الإدارة المدنية، بدعوى التباطؤ الكبير في تقديم الالتماس الذي قُدم ضد نشاطات (تتعلق بتوسيع منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» والتصديق على الخريطة ٤/ ٢٤٠ في منطقة E١) جرت ونُفذت. وادعت الدولة أنّ الخريطة الهيكلية التي أعدتها الادارة المدنية للعيزرية في السابق توفر حلولا لجميع الاحتياجات في الراهن والمستقبل ولا مبرر تخطيطيًا لتوسيع حدودها.

صدّقت الإدارة المدنية في العام ١٩٩٥ لصالح العيزرية على «خريطة هيكلية خاصة» رقمها ٩٢/ ١٦٣٤. هذه الخريطة هي واحدة من بين خرائط هيكلية مشابهة حضرتها الإدارة المدنية للبلدات الفلسطينية في ذات الفترة. تتصف الخرائط الهيكلية الخاصة بمشاكل كثيرة؛ فمستوى التفصيل فيها مُتدنٍّ جدًا: فهي لا تحدد قطع أرض للبناء وتقريبا ليست هناك مساحات مخصصة لاحتياجات الجمهور. وقد تحددت حدود هذه الخرائط بغية تقليص امتداد البناء الفلسطيني في الحيز، من أجل الإبقاء على احتياطي أراضٍ لخدمة الإسرائيليين. وكي تبرر هذه التقييدات، قررت الإدارة المدنية في غالبية الخرائط مستوى ازدحام سكاني (عدد الوحدات السكنية في الدونم الواحد) عالي، غير قابل للتطبيق في حالات كثيرة. واستنادًا إلى الازدحام الكثيف ادعت الإدارة المدنية أنّ الخرائط الهيكلية الخاصة تستوفي جميع احتياجات الفلسطينيين.

وينص القانون الإسرائيلي على أنّ الفلسطينيين في القدس الشرقية يفقدون مكانة الإقامة في المدينة في حال تركوها مدة سبع سنوات أو أكثر. وفي منتصف سنوات التسعين من القرن العشرين غيّرت وزارة الداخلية من تفسيرها السابق للتعليمات الواردة في القانون، وقررت أنّ انتقال الفلسطينيين من القدس الشرقية إلى بلدة ما في الضفة الغربية كافٍ لسلبهم حق الإقامة في المدينة. ومع أنّ وزارة الداخلية تُقلل في السنوات الأخيرة من سلب مكانة الإقامة في القدس على هذا الأساس، إلا أنّ آلاف الفلسطينيين الحاملين لبطاقة الهوية الزرقاء، ومن بينهم سكان العيزرية، انتقلوا للسكن في داخل حدود القدس البلدية، وذلك خشية فقدانهم مكانة الإقامة.

ونرى هذه الظاهرة أيضًا في البلدات الفلسطينية الأخرى في المنطقة، مثل الرام وبير نبالا، حيث اشتدت وتنامت في أعقاب بناء جدار الفصل. وتُصعّب الفحوصات الأمنية في الحواجز والطوابير الطويلة التي تتكون أمامها على الفلسطينيين حاملي الهويات الزرقاء الذين يسكنون هذه البلدات، من الوصول إلى القدس لغرض العمل وما شابه. ونرى في هذه البلدات نفس التشويه الديمغرافي الحاصل في العيزرية، وعدد وحدات السكن يزيد بشكل كبير عن عدد المرافق البيتية.

في ضوء هذا، ونتيجة للظروف التي ستفصل هنا، فإنّ الخريطة الهيكلية الخاصة للعيزرية لا تستوفي احتياجات البلدية. ومن المنظور الديمغرافي فقط، نرى اليوم أكثر من ٥٢٠٠ وحدة سكن في العيزرية، فيما يمكن وفق الإدارة المدنية بناء ٥٣٣٠ وحدة سكنية بحسب الخريطة الهيكلية الخاصة. وعليه، وحتى وفق منظومة الإدارة المدنية، نرى أنّ احتياطي الأراضي للبناء في البلدة قد استنفد كله تقريبًا. وأكثر من ذلك: وفق معطيات مكتب الإحصاء الفلسطيني، فإنّ كِبر المرفق البيتي في المعدل في العيزرية هو ٥ر١ وليس ٦. وهذا يكفي لزيادة عدد الوحدات السكنية المطلوبة لعدد السكان المرغوب -٣٢٠٠٠ نسمة- بـ١٨٪، ويلزم بتوسيع موازٍ لمساحة الخريطة.

يمكن للإخفاقات التخطيطية التي تميز الخريطة الهيكلية الخاصة أن تلزم بتوسيع إضافي لمساحة التطوير في العيزرية. الخريطة الهيكلية رقم ٩٢/ ١٦٣٤ تكاد لا تشير إلى مساحات مخصصة لاحتياجات غير الاحتياجات السكنية. إلى هذا يُضاف أنّ الخريطة ٩٢/ ١٦٣٤ تشمل مساحات غير ملائمة للسكن. وعمومًا، من الصعب جدًا البناء في أمكنة يزيد انحدار الأرض فيها عن ٣٠٪، وهذا البناء يكاد يكون مستحيلا في أماكن يزيد فيها الانحدار عن ٤٠٪. ومن بين ٢١٣٣ دونما تقع في ضمن الخارطة ٩٢/ ١٩٣٤، هناك قرابة ٥٢٠ دونمًا غير مبنية. وهناك قرابة ٢٣٠ دونمًا من الأرض غير المبنية ذات انحدار يراوح بين ٣٥- ٦٥٪، إلا أنّ الخريطة تخصصها أيضًا للبناء. وعلى سبيل المقارنة، نرى أنّ الأحياء المعدة للسكن في الخرائط التفصيلية في «معاليه أدوميم» هي ذات نسبة انحدار ١٩- ٢٨٪ بالتقريب.

غالبية الأراضي الواقعة شمالي المنطقة المبنية في العيزرية وجنوبها ذات انحدارات حادة. كما أنّ غربي البلدة مسدود بواسطة جدار

الفصل الذي يفصل بينها وبين منطقة نفوذ القدس. وفي الجنوب الغربي تحاذي المنطقة المبنية في البلدة تلك المبنية في أبو ديس. وجهة التطوير الوحيدة المتاحة أمام العيزرية هي شرقًا، وهناك نجد مجموعات أراضٍ متراصة ذات انحدارات معتدلة. إلا أنّ هذه الأراضي التي تقعُ شرقي شارع ٤١٧ صادرتها إسرائيل وهي موجودة اليوم في منطقة بناء تابعة لـ «معاليه أدوميم». المساحات الشاغرة والصالحة للبناء غربي شارع ٤١٧ شُملت في الخريطة ٤/ ٢٤٠ في المنطقة E١. وفي مثل هذه الوضعية، فإنّ العيزرية ترزح تحت طوق خانق وليس هناك أفق تخطيط متاح أمام سكانها يُمكّنهم من استمرار تطوير البلدة ونموّها الطبيعي.

## المسّ بالحق الجمعي في دولة مستديمة (قابلة للحياة)

نتيجة لموقعها في قلب الحيّز، فإنّ «معاليه أدوميم» مسؤولة عن المسّ بالحق الجمعيّ للشعب الفلسطيني في تقرير المصير في إطار دولة مستديمة وقابلة للبقاء، ذات امتداد جغرافي منطقي. فالمنطقة التي أقيمت عليها «معاليه أدوميم» هي أضيق جزء من الضفة الغربية. فالبعد الهوائي بين الحدود الأردنية شرقًا وبين الخط الأخضر غربًا هو ٢٨ كيلومترًا فقط. وتصل منطقة نفوذ «معاليه أدوميم» حتى ١٣ كيلومترًا فقط من الحدود الأردنية؛ المساحة المبنية والمأهولة في المستوطنة كائنة على بعد أدنى مقداره ٢٠ كيلومترًا من الحدود؛ كما أنّ المنطقة الصناعية «ميشور أدوميم» تبعد قرابة ١٧ كيلومترًا عن الحدود. إذن، تحتل «معاليه أدوميم» ما يقرب نصف العرض الشامل للضفة الغربية في هذه المنطقة.

بالإضافة إلى إحباط إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستديمة، فإنّ بناء الأحياء السكنية في المنطقة E١ سيزيد من الإنقطاع الفيزيائي (المادي) والوظيفي بين البلدات الفلسطينية في المنطقة وبين القدس الشرقية. وسيؤدي البناء السكني في المنطقة E١ إلى إحاطة القدس الشرقية بالأحياء اليهودية من الشمال والشرق والغرب والجنوب، وبهذا يجري استكمال فصلها عن سائر أجزاء الضفة الغربية- وهي عملية جارية ومستمرة منذ عدة عقود، تسارعت وتعاظمت مع بدء بناء جدار الفصل حول المدينة.

## تلخيص واستنتاجات

تعاملت الحكومات الإسرائيلية على اختلافها مع منطقة «معاليه أدوميم» على أنها منطقة مُعدّة لخدمة مدينة القدس. ويأتي هذا على الرغم من أنّ الحديث يدور على منطقة تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، ومن المحظور على القوة المحتلة أن تستغلها لاحتياجاتها الداخلية، وفق القوانين الدولية ووفق قرارات المحكمة العليا (الإسرائيلية).

وقد سبق أن نظرت الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٦٧ في إمكانية ضمّ منطقة «معاليه أدوميم» إلى القدس، إلا أنّ الاقتراح رُفض، تخوفًا من رد الفعل الدولي، أساسًا. ورغم أنّ الضم لم يُنفذ على أرض الواقع، إلا أنّ جميع النشاطات والخطوات التي قامت بها إسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ هي خطوات أتت لاستكمال عملية توسيع منطقة نفوذ القدس، ومدّ حدودها فعليًا في اتجاه الشرق، بما يتعدى حدودها البلدية الرسمية.

وهكذا، عندما اقتضت الحاجة، في مطلع سنوات السبعين من القرن الماضي، إقامة منطقة صناعية جديدة للقدس، قررت الحكومة الإسرائيلية بناء هذه المنطقة الصناعية في «ميشور أدوميم» الواقعة في منطقة محتلة لم تُضمّ إلى المدينة. وفي تلك الفترة، أقيمت أيضًا مزبلة أبو ديس، التي خُصصت هي أيضًا لخدمة احتياجات مدينة القدس، أولا وأخيرًا.

وقد انعكس هذا التوجّه القاضي بأنّ منطقة «معاليه أدوميم» هي جزء من القدس في المخطط الذي طُرح لبناء مقبرة في القدس في المنطقة E١، ولكن هذا المخطط لم يُنفذ في أعقاب التماس قضائيّ؛ وفي الخريطة المُصدّقة لإقامة مكب النفايات الجديد، الذي سيخدم القدس في الأساس، في «ميشور أدوميم»؛ وفي الخريطة التفصيلية المصدقة لإقامة مركز تشغيل حضري (متروبوليني) مشترك للقدس و«معاليه أدوميم» في المنطقة E١؛ وفي المخطط الأكبر لـ «معاليه أدوميم»، الذي يشمل وظائف إقليمية كثيرة (مثل المطار) ستخدم القدس؛ وطبعًا في مجرد إقامة مستوطنة «معاليه أدوميم»، التي خُططت سلفًا لتكون ضاحية من ضواحي القدس.

في ضوء هذا، لا عجب أنّ إجراءات السيطرة على الأراضي التي اتبعتها إسرائيل في «معاليه أدوميم» هي متميزة، كون إسرائيل رأت في منطقة «معاليه أدوميم» منذ البداية جزءًا من القدس، وارتأت الحكومة هنا تفعيل أكثر الإجراءات الممكنة تطرفًا: المصادرة الدائمة. ويأتي هذا خلافًا للممارسة المؤقتة ظاهريًا التي تميز السيطرة

**بالإضافة إلى إحباط إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستديمة، فإنّ بناء الأحياء السكنية في المنطقة E١ سيزيد من الإنقطاع الفيزيائي (المادي) والوظيفي بين البلدات الفلسطينية في المنطقة وبين القدس الشرقية. وسيؤدي البناء السكني في المنطقة E١ إلى إحاطة القدس الشرقية بالأحياء اليهودية من الشمال والشرق والغرب والجنوب، وبهذا يجري استكمال فصلها عن سائر أجزاء الضفة الغربية- وهي عملية جارية ومستمرة منذ عدة عقود، تسارعت وتعاظمت مع بدء بناء جدار الفصل حول المدينة.**

على الأراضي لأغراض عسكرية، والتي اتبعتها في تلك الفترة في المستوطنات الأخرى. وحتى إنّ مصادرة الأراضي في منطقة «معاليه أدوميم» جرت خلافًا لموقف إسرائيل الرسمي المعلن، الذي يقضي بعدم مصادرة الأراضي الفلسطينية لغرض إقامة المستوطنات، وخلافًا لقرارات المحكمة العليا وبما يتعارض والقوانين المحلية والدولية.

كانت إقامة جميع المستوطنات مقترنة بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، سواءً أكانت بملكية خاصة أم عامة. وفي «معاليه أدوميم» أضيف إلى هذا طرد السكان البدو الذين سكنوا المنطقة قبل بناء المدينة، بما في ذلك هدم مبنيين ثابتين على الأقل في المنطقة التي أقيمت فيها أول الأحياء السكنية في المستوطنة. ومع توسع المدينة طُرد منها مئات البدو الآخرين من أجل إخلاء المناطق المخصصة لبناء الأحياء الجديدة في المستوطنة.

اتخذت الحكومات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة سلسلة من الإجراءات الإضافية في سبيل ضمان أن تكون «معاليه أدوميم» فعليًا جزءًا من المنظومة الحيزية والوظيفية في القدس. ومن بين هذه الإجراءات يمكن أن نعدد توسيع منطقة نفوذ المستوطنة وخلق رابط مديني مبنيّ بين «معاليه أدوميم» وبين القدس؛ والمسار المخطط والمبني في بعضه لجدار الفصل والذي سيخلق امتدادًا بين «معاليه أدوميم» وبين القدس، من خلال عزل البلدات الفلسطينية المجاورة (العيزرية، عناتا، أبو ديس وغيرها) عن القدس الشرقية، وتقليص احتياطي الأراضي في هذه البلدات.

وإلى جانب الإسقاطات السلبية على السكان وعلى هذه البلدات الفلسطينية أو غيرها، فإنّ إقامة «معاليه أدوميم» واستمرار تطويرها يخلقان واقعًا حيزيًا يمكن أن يؤدي إلى إحباط إقامة دولة فلسطينية مستديمة وتعاظم فصل القدس الشرقية عن سائر أرجاء الضفة الغربية. من هذه الناحية، فإنّ لإقامة «معاليه أدوميم» ولخطط توسيعها أهمية استراتيجية تشذ بكثير عن التأثير المحلي المعروف لسائر المستوطنات. هناك مستوطنة واحدة أخرى فقط تخلق واقعًا حيزيًا مشابهًا للواقع الذي تخلقه «معاليه أدوميم» وهي مستوطنة «أريئيل»، حيث أنها أيضًا تقطع الامتداد الفلسطيني وتقسمه إلى كانتونين. وفي حالة «معاليه أدوميم» فإنّ التأثير التراكميّ أخطر من ذلك الذي تخلقه «أريئيل»، من عدة نواحٍ معينة. وهذا ينبع، كما أسلفنا، من أنّ «معاليه أدوميم» تقطع الامتداد الفلسطيني في أكثر المناطق ضيقًا في الضفة الغربية وتعزل بلداتها الفلسطينية عن القدس الشرقية، والتي تشكل لها مركزًا حضريًا (متروبوليني) ودينيًا رئيسًا.

* ترجم هذه المقاطع من التقرير علاء حليحل-عكا، ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل مع الإحالات والتنويهات في موقع بتسيلم الإلكتروني. تحقيق وكتابة: نير شاليف؛ بحث ميداني: كريم جبران، نجيب أبو رقية وإياد حداد.

## المستوطنات في القانون الدولي

تخضع الضفة الغربية منذ العام ١٩٦٧ للاحتلال الإسرائيلي. مبدأ «وقتية» الاحتلال، وهو مبدأ أساسي في القوانين الدولية ومقبول – من ناحية الإعلان على الأقل – على إسرائيل أيضًا، يمنع القوة المحتلة من خلق وقائع دائمة على الأرض المحتلة. وترى القوانين الدولية في القوة المحتلة حكمًا مؤقتًا، يسيطر على الأراضي المحتلة كوصيّ، إلى حين تسوية مكانتها الدائمة. ويعارض بناء البلدات الثابتة المدنية (المستوطنات) على هذه الأرض لصالح سكان من القوة المحتلة، المنع الجوهريّ لفرض وقائع وحقائق دائمة في المنطقة الواقعة تحت الاحتلال.

وتمنع معاهدة جنيف الرابعة القوة الاحتلالية من نقل السكان المدنيين إلى المنطقة الخاضعة للاحتلال. ولا يتطرق هذا المنع إلى طرد المواطنين أو نقلهم بالقوة، فحسب، بل يسري أيضًا على الحالة التي تشجع فيها القوة الاحتلالية مواطنيها على السكن في المنطقة الخاضعة للاحتلال أو تساعدهم على ذلك.

وبما يخص هذا المنع الجارف فإنّ مسألة الملكية على الأراضي غير علائقية هنا: منع إقامة المستوطنات يسري في حالة أنّ الأرض موضوع الحديث هي أرض فلسطينية خاصة أو أنها أرض عامة (أراضي دولة). فبناء مستوطنة على أرض فلسطينية خاصة ينتهك تعليمات أخرى من القوانين الدولية، التي تفرض على القوة الاحتلالية واجب الدفاع عن الممتلكات الخاصة. هذا، إلى جانب واجب الدفاع عن الممتلكات العامة، وهو ما تنتهكه إسرائيل في بنائها للمستوطنات على أراضي الدولة.

تنتشر في الضفة الغربية اليوم ١٢١ مستوطنة معترف بها و١٠٠ مستوطنة أخرى غير معترف بها تُسمى «البؤر غير القانونية». إضافة إلى هذا، أقيم ١٢ حيًا إسرائيليًا في المناطق التي ضمتها إسرائيل بشكل أحادي الجانب إلى منطقة نفوذ القدس كما تقررت بعد العام ١٩٦٧، وهذه الأحياء تساوي في مكانتها مكانة سائر المستوطنات وفق القوانين الدولية.

مجرد وجود المستوطنات يمسّ سلسلة طويلة من حقوق الإنسان لدى الفلسطينيين، منها الحق في المساواة والتملك ومستوى حياة لائق وحرية الحركة والتنقل وحق تقرير المصير. وترى القوانين الدولية أنّ جميع هذه البلدات غير قانونية. «معاليه أدوميم» ليست استثناءً في هذا السياق. وحقيقة أنّ الحديث يدور على أكبر مستوطنة من ناحية مساحتها البلدية وثالث أكبر مستوطنة من ناحية عدد السكان (بعد موديعين عيليت وبيتار عيليت) لا تقلل من عظم المسّ بالسكان الفلسطينيين ولا تُميّع الخرق والانتهاك المتواصلين للقوانين الدولية.

**«معاليه أدوميم»- بطاقة هوية**

**سنة التأسيس: ١٩٧٥**

**بعدها عن الخط الأخضر: ٦ كيلومترات (بُعد بيوت السكان القائمة- أدنى بعد)، ١٥ كيلومترًا (حدود منطقة النفوذ- أقصى بعد)**

**مكانة بلدية: مجلس بلدي (أول مستوطنة حظيت بهذه المكانة، ١٩٩١)**

**مجال منطقة نفوذ معلن: قرابة ٤٨٠٠٠ دونم (منها ٣٥٣٣٤ دونمًا مصادرة)**

**مساحة مبنية (أحياء سكنية فقط): قرابة ٤٠٠٠ دونم**

**وحدات سكنية قائمة: قرابة ١٠٠٠٠**

**عدد السكان: ٣٤١٠٠ نسمة**

**تدريج اجتصادي: ٦ (في سلم ١- ١٠)**